فهم و تقييم البيئة السياسية المحيطة به، و تعتبر توجهات الفرد السياسية جزأ من توجهاته الاجتماعية، و هناك ثلاثة عوامل تعمل على تنمية و تطوير ألذات السياسية: أولا شكل و طبيعة أداء النظام السياسي، ثانيا: علاقات الفرد مع غيره من الأفراد و الجماعات، ثالثا: قدرات الفرد الذاتية و الشخصية، فالذات السياسية تحتوي على وجهات نظر ايجابية أو سلبية أو محايدة، فأفكار الفرد عن البيئة السياسية قد تكون صحيحة أو غير صحيحة، و المشاعر تجاه النظام السياسي قد تكون ايجابية أو سلبية، و التصورات حول الحياة السياسية قد تكون مشوهة، كما أن تعلق الفرد بالرموز السياسية تتراوح بين التعلق المحكم و التعلق الهش و الضعيف، كذلك توقعات المواطن من النظام السياسي قد تكون توقعات عالية وقد تكون متدنية، كما ألذات السياسية تحتوي على أحاسيس و مشاعر قومية وطنية، و قد تتضمن مشاعر الولاء لحزب سياسي معين أو لأيديولوجية معينة، أو الولاء لعشيرة أو قبيلة معينة، أن أدراك الفرد للأهداف السياسية هي التي تشكل ألذات السياسية له، و ألذات السياسية شيء مكتسب و ليس فطري، و النضوج السياسي هي مرحلة عمرية يتمكن الفرد فيها، و الذي لديه اهتمامات و أدراك بالشؤون السياسية، من اكتساب أفكار سياسية و يقوم بمساعدة عوامل التنشئة السياسية على تنمية تلك الأفكار و تطويها[1] .

أن اكتساب ألذات السياسية عملية اجتماعية و تدريجية و تراكمية كما أسلفنا، حيث يبدأ الفرد التعلم منذ الطفولة المبكرة و تتراكم لديه المعارف و المعلومات السياسية بشكل تدريجي، و ليس هناك نقطة سحرية في مرحلة الطفولة أو مرحلة الشباب يتم عندها فجأة اكتساب ألذات السياسية، كما لا توجد نقطة معينة تنمو فيها ألذات السياسية نموا كاملا، أي أن تنمية ألذات السياسية تستلزم التكوين التدريجي و التي تستمر طيلة حياة الفرد و التي يشترك فيها بالإضافة إلى القدرات و الجهود الذاتية للفرد المؤسسات المختصة للمجتمع و عبر برامجها الهادفة، و في هذا الصدد يتفق (هيغل) مع (أرسطو) بأزدواجية الوسط الذي تتحول فيه الفضيلة الى واقع فعلي في الحياة الأخلاقية و أن المرء يصبص فاضلا عندما يفعل و يمارس ألوان السلوك الفاضل[2]، فالطفل يولد بدون ذات سياسية و ليس لديه أدراك بالبيئة السياسية التي يعيش فيها و أن أدراك الفرد لا ينمو و يتطور

---

[1] رتشارد داوسن ، المصدر السابق، ص١٦.

[2] ميشيل متياس ، هيغل و الديمقراطية، ص ١٨٥.

بصورة ناضجة إلا بعد مرور عدد من السنين، و الفرد الذي يعيش في عزلة اجتماعية يبقى على جهل نسبي بالكثير من القضايا السياسية، أي أن تطوير ألذات السياسية يحتاج إلى حد أدنى من الإدراك و المعرفة و المعلومات السياسية عن البيئة التي يوجد فيها[1]، و للعوامل التالية تأثيرا قويا في تكوين الأراء السياسية و ألذات السياسية لدى المواطن:

١- **الحاجات المادية للإنسان**: كل إنسان لكي يبقى على قيد الحياة لابد من إشباع حاجاته المادية الأساسية، المأكل و المشرب و المسكن و الملبس و الحماية، كما يرغب الإنسان الارتباط بعلاقات جنسية و له حاجات فطرية في التناسل و أنشاء عائلة، و لا عجب فأن الإنسان يؤيد كل سياسة تسعى إلى تحقيق الحاجات المادية له و لعائلته، كما و يعارض في الوقت ذاته كل سياسة تعمل بالضد من مصالحه الشخصية وتقف عائقا في طريق تحقيق حاجاته المادية[2].

٢- **الحاجات النفسية و الاجتماعية**: أن البيئة الاجتماعية و النفسية التي يولد فيها الإنسان و ينمو و يعيش و يتربى فيها تؤثر كثيرا في خلق القيم و العادات و الاهتمامات و التوجهات السياسية لديه.

٣- **البيئة الجغرافية و السكانية(الديمغرافية)**: البيئة الجغرافية من حيث المناخ و التربة و المصادر الطبيعية و كذلك البيئة السكانية من حيث كثافة السكان و مستوى التعددية العرقية والدينية فيها تؤثر أيضا في تكوين توجهات و اهتمامات سياسية معينة لدى الإنسان و تخلق لديه ذاتا سياسية تختلف عن ألذات السياسية و التوجهات و الاهتمامات و القيم السياسية التي يكتسبها إنسان آخر يعيش في بيئة مغايرة.

٤- **الانتماء إلى الأحزاب والمنظمات السياسية و المدنية**: أن الأحزاب و المنظمات و الأتحادات السياسية و جماعات المصالح و جماعات الضغط تحاول باستمرار تنشئة أعضائها سياسيا، بل و تحاول التأثير في الآراء السياسية لجميع أفراد المجتمع، و الفرد في المجتمعات المعاصرة ينتمي عادة إلى أكثر من منظمة من منظمات المجتمع المدني و التي يشترك معها في الاهتمامات السياسية أو الأهداف أو المهنة أو الدين و ما إلى ذلك من الأمور المشتركة و التي تؤثر في أعداده سياسيا.

---

[1] د. حسن صعب ، علم السياس، ٦٢ –٦٣.

[2] د.فيوس عبدالقادر مقدادي، مبادىء ف٣ الأدارة، ص٢٠٢–٢١٤.

ثالثا: القيم السياسية و المشاركة السياسية

يولد الإنسان خاليا من القيم ومن أي توجه إيديولوجي، و يبدأ من خلال التفاعل مع البيئة الاجتماعية و البيئة السياسة المحيطة به و من خلال برامج التنشئة التي تقوم بها المؤسسات الرسمية و غير الرسمية للمجتمع، كالأسرة و المدرسة و النظام السياسي باكتساب القيم الاجتماعية و السياسية بالتدريج[1]، و لا يزال يكتنف العملية التي يكتسب بها الإنسان القيم و العملية التي يقوم بها بتغيير هذه القيم الكثير من الغموض، و هناك ثلاثة نظريات تحاول اكتشاف هذا الغموض، و منها نظرية التحليل النفسي و التي تؤكد على دور الوالدين والأسرة في تلقين الفرد للقيم الأساسية و منها القيم السياسية و التي تؤثر في حياته، و يرى أصحاب هذه النظرية بأن القيم تختزن في الأنا الأعلى أو الأنا المثالية، حيث يكسب الطفل في مراحل نموه المبكرة بعض الأنماط من سلوك أحد الوالدين و تشمل قيمه و اتجاهاته.

أما أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي، فأنهم يركزون على دور الشخص النموذج أو الشخص القدوة في غرس القيم المفضلة لدى الإنسان، و هم يرون بأن الطفل يكتسب القيم و التي يحكم بها على أنماط السلوك و التميز بينها كونها مرغوبة أو غير مرغوبة بنفس الطريقة التي يكتسب بها الدور الجنسي الملائم لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، و هكذا فأن الطفل يتعلم قيم الإيثار و قيم المساواة من الأسرة و من محيطه الاجتماعي، وأن مشاهدة الطفل لسلوك كريم من والدته (الشخص النموذج بالنسبة له) سيؤدي إلى زيادة سلوكه في الكرم، و لهذه النظرية أهمية كبيرة في دعم برامج المشاركة السياسية للشباب و الناشئين[2].

أما النظرية الثالثة في مجال كيفية اكتساب الإنسان للقيم، هي نظرية التطور الارتقائي، حيث أن الطفل من خلال نموه البيولوجي يمر بمراحل و حتى (٨) سنوات، فأن الطفل يخضع لقيم شخص آخر، أما بعد هذا السن حيث المهارات المعرفية للطفل تكون قد نضجت بصورة كافية تسمح بتطور الأخلاق التلقائية و التي يتم فيها اكتساب الإنسان للقيم من خلال التفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه، أي أن هذه النظرية تركز على المهارات المعرفية و التي تسمح للطفل باكتساب قيم خاصة به، فالقيم هي مفاهيم

---

[1] د. منير الغضبان، التربية السياسية للأطفال، ص ١٥١.

[2] رائدة خليل سالم، المدرسة و المجتمع، ص ١٧٩.

معيارية توجه السلوك و تزوده بمعايير خارجية و داخلية والتي تزود سلوك الإنسان بالأساس الأخلاقي، وهي الأحكام التي يصدرها الأفراد بالتفضيل و عدم التفضيل للمواضيع و الأشياء و ذلك في ضوء تقييم الفرد لهذه المواضيع و الأشياء، فالقيم هي المفاهيم الأساسية في الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ولكل مجتمع أنساني، سواء كان متقدما أو متخلفا، وهناك من الأفراد الذين يهتمون أكثر من غيرهم بتبني القيم و تكون تصرفاتهم متعلقة بالقيم التي يحملونها، فالشخص الذي يؤمن بقيم الحرية و المساواة يتصرف بطريقة مغايرة للشخص الذي لا يؤمن بها، و هناك خلط بين مفهوم القيم و بعض المفاهيم القريبة منها و التي تؤثر في السلوك ألإنساني ومنها السلوك السياسي، و منها الخلط بين مفهومي الاتجاهات والاعتقادات من جهة و القيم من جهة أخرى، حيث أن مفهوم القيم يتعلق بتلك الفئة الخاصة من المعتقدات المستديمة و هي أوسع من الاتجاهات لأن موضوعها محدد، إما القيم فليس لها موضوع محدد و هي التي تلزم المرء بالتصرف وفق أسلوب معين، أما الاتجاهات فهي مجموعة من الاعتقادات التي تتركز حول موضوع معين و هي تأكيدات مرتبطة فيما بينها و التي يستخدمها الإنسان لتقييم الأشياء كونها حقيقية أو زائفة، مرغوبة أو غير مرغوبة، كما أن الاهتمامات هي أحد مظاهر القيم و هي أضيق من حيث المعنى و الشمولية من القيم لأنها لا تتضمن الحالات المثالية كما أن الاهتمامات لا تستوجب الإلزام كما هو الحال بالنسبة إلى القيم، أما الفرق بين مفهوم القيم و مفهوم الحاجة أو الدافع، هي أن القيم مكتسبة و ليست فطرية كما هو الحال بالنسبة إلى الحاجات، و أن القيم هي الرابطة بين الحاجة و الفعل حيث يكتسبها الفرد من الخبرة الانفعالية و هي التي تساعد الفرد في توزيع الجهد و الانتباه على مختلف الحاجات، بل أن القيم ما هي الأ تمثلات معرفية لحاجات الإنسان، و الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكنه عمل هذه التمثلات، كما أن القيم تختلف عن الدافع، من حيث أن الدافع هو ضغط لتوجيه السلوك باتجاه معين، فيما أن القيم ليست مجرد ضغوط، بل أنها التصور القائم خلف هذا السلوك و التي تجعل من تصرف الإنسان بشكل معين مبررا و ذو معنى والدوافع تختلف بأختلاف الطبيعة البشرية و بدرجة قوة تلك الدوافع، وهي أما حاجات أو رغبات أو غرائز داخلية و هي التي توجه الأنسان نحو هدف محدد بوعي أو بدون وعي ،و الدوافع تختلف عن الحوافز لكونها محركات داخلية للسلوك في حين أن الحوافز تعتبر عوامل خارجية، و يمكن أن تكون مادية أو حوافز معنوية.

أن القيم السياسية والتي يحاول كل نظام سياسي تروجيها بين أبناء المجتمع من أجل تحقيق الاستقرار، منها قيم الولاء و الطاعة للسلطات و القيم الوطنية و الالتزام بالواجب، هي نتاج للثقافة السياسية السائدة، كما أن القيم السياسية تحتوي على تصورات حضارية لما هو مقبول و غير مقبول، كذلك فأنها عامة و تشمل جميع فئات المجتمع، و عليه فأن القيم السياسية التالية: الحرية و المساواة، حقوق الإنسان، حقوق المرآة، تحمل المسؤولية، الإيثار، الديمقراطية، احترام الملكية العامة، و العمل الجماعي، هي جميعها قيم ضرورية لتحقيق الاستقرار في كل مجتمع و التي لابد لكل نظام سياسي و للعائلة و المدرسة و وسائل الأعلام الاهتمام بها و هي ضرورية لتقدم المجتمعات و ازدهارها، وكلما كانت القيم السياسية أكثر إلزامية كلما أثرت في زيادة المشاركة السياسية، وكذلك العمل على الترويج لقيم سياسية معينة و تفضيلها على قيم سياسية غريبة أو مستوردة تعد أكثر من ضرورة سياسية و اجتماعية و حضارية في وقت بدأ البعض يحاول التقليل من شأن شهداء الوطنية و التحرير لاعتبارات و حسابات سياسية دخيلة، كما أن مستوى التزام القائمين على برامج الترويج والتعليم والأعلام و البرامج السياسية الهادفة بالقيم الوطنية و الحضارية، كالمعلمين و الكوادر السياسية و الحزبية و القادة السياسيون تلعب دورا كبيرا في تحريض الشباب للمشاركة و التفاعل مع الحياة السياسية والعكس صحيح تماما.

رابعا: الألتزام السياسي و المشاركة السياسية

الألتزام السياسي هو فعل يقدم عليه المواطن و يتضمن تبنيه لموقف سياسي معين وواضح و دائم و من شروط هذا الموقف أن يتضمن الاستمرارية و التي غالبا ما يعبر عنها المواطن بالعمل السياسي العلني و المشاركة العلنية في النشاطات السياسية، و الألتزام السياسي هو نوع من أنواع المشاركة السياسية و التي تتناوب بين المشاركة السياسية المنظمة و غير المنظمة و الفعالة و غير الفعالة و المشاركة السياسية العمدية و المشاركة السلبية و الايجابية، إلا أنها مشاركة مستمرة، كما أن الألتزام السياسي يتطلب وعيا و نضوجا عقلانيا و درجة عالية من الأدراك السياسي، حيث أن ميدان المشاركة السياسية واسع جدا و يشمل حتى الشباب دون سن البلوغ و الذين قد تدفعهم عوامل شتى للمشاركة في النشاطات السياسية و التي قد تخلق لديهم في سنوات لاحقة الألتزام السياسي

و الانخراط في الحياة السياسية بشكل منظم و دائمي و مستمر ، فالعلاقة طردية بين الألتزام السياسي و المشاركة السياسية التي تتأثر بدرجة الألتزام الناجم عن مستوى وعي و أدراك الظواهر الأجتماعية و السياسية.

خامسا : التنشئة السياسية و المشاركة السياسية

تشكل التنشئة السياسية الأرضية الضرورية للمشاركة السياسية و تمهد لها و هي عملية متواصلة تستمر طوال الحياة حيث تقوم أجهزة الدولة و المؤسسات المختلفة للمجتمع بمهمة تنشئة و تربية و تعليم الفرد و أعداده سياسيا، و خلق الاهتمامات السياسية لديه ليتمكن من الاهتمام بالقضايا السياسية و المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، و هناك علاقة متواصلة و جدلية بين عملية التنشئة السياسية و المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية تتوقف على كمية و نوعية المعلومات و المنبهات و الحوافز السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما زادت المعلومات و المنبهات السياسية التي يتعرض لها الفرد زاد من وعيه السياسي، و كلما زاد الوعي السياسي للفرد زاد من مطالبه السياسية و بالتالي زاد من معدل مشاركته في النشاطات السياسية، الأ أنه لا يمكن القول بأن كل عمليات التنشئة السياسية تؤدي بشكل آلي إلى خلق حالة المشاركة السياسية، بل أن بعض أوجه التنشئة السياسية في بعض الدول النامية موجهة أصلا لحض الجماهير للابتعاد عن بعض النشاطات السياسية كالمظاهرات و المسيرات الاحتجاجية، حرصا منها و حسب طريقتها على دعم الاستقرار السياسي لديها، و يكون أحيانا عند بعض الأنظمة السياسية المواطن اللامبالي سياسيا أفضل من المواطن النشط سياسيا وكذلك أفضل من الشاب المعارض و المتمرد على النظام و المتطرف في أدائه للنشاطات السياسية، إلا أن التنشئة السياسية في الأساس موجهة لتحفيز الموطنين و توجيه الشباب و تعليمهم ضرورة المشاركة في الحياة السياسية والتفاعل مع القضايا العامة والانخراط في الممارسات الديمقراطية.

وعملية التنشئة السياسية هي عملية متواصلة و تساهم في دعم الاستقرار السياسي و الذي يتعزز عندما تكون المؤسسات السياسية قادرة على إشباع الحاجات المادية و المعنوية الأساسية للمواطنين ومستعدة لتلبية طموحات الناس و رغباتهم و مطالبهم المتجددة باستمرار[1].

أن التنشئة السياسية، سواء المنظمة أو العفوية، الرسمية أم غير الرسمية، المباشرة أم غير المباشرة، وسواء التنشئة السياسية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية للدولة و أجهزتها التربوية و التعليمية و المؤسسات شبه الرسمية و منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب السياسية و المنظمات و الأتحادات الجماهيرية و المهنية و النقابات، فأنها تقوم بمهمة التعريف بالبيئة السياسية للفرد عن طريق نقل أو تغيير أو خلق المعارف و المعلومات و التصورات و المفاهيم و القيم و الاهتمامات و التي تشكل الأرضية والقوة الدافعة نحو الاهتمام بالقضايا السياسية و بالتالي تبني موقف محدد إزاء الظواهر السياسية المتنوعة و التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى المشاركة السياسية.

أن البعد السلوكي في التنشئة السياسية يتعلق بأقناع الفرد على لعب أدوار معينة في الحياة السياسية و المساهمة في صياغة السياسة العامة و اختيار السبل الكفيلة بتحقيقها و العمل لإيصال الفرد إلى عتبة المشاركة السياسية، و أهمية البعد السلوكي تكمن في كونه الترجمة الحقيقية لكل ما أكتسبه الفرد في حياته من معلومات و معارف و التي تتعلق ببيئته السياسية و ما أفرزته هذه المعلومات و المعارف من مواقف وتصورات واتجاهات و التي تدفع نحو مشاركة فاعلة في الحياة السياسية.

أن غياب مؤسسات التنشئة السياسية أو عدم الاهتمام بعملية التنشئة السياسية للشباب، هي التي تدفع بالشباب نحو التمرد على المجتمع و مؤسساته أحيانا، أو نحو التطرف السياسي و الديني و التي تؤدي إلى هدر و ضياع طاقات شبابية مهمة للمجتمع في فترات أخرى، كما أن الاتصال السياسي أيضا يلعب دورا في عملية التنشئة السياسية و تكوين الآراء السياسية لدى الناس أو تغيرها و تكيفها و يعد الاتصال السياسي حافزا قويا للتنشئة السياسية و عاملا رئيسيا في المشاركة السياسية و الذي تتحول بموجبه الخصائص الاجتماعية المتسترة و الساكنة إلى وسائل متحركة في النزاعات السياسية، ووسائل الاتصال السياسي تنقسم إلى قسمين: وسائل الاتصال السياسي العامة، كالتلفزيون

---

[1] رتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، التنشئة السياسية، ص ٢٢.

و الراديو و الانترنيت والصحف و السينما و الصحافة بشكل عام و التي توجه إلى عدد كبير من الناس، و لا مجال هناك للاتصال الشخصي بين المرسل و المستقبل، و القسم الثاني، هي وسائل الاتصال السياسي الشخصية و التي يتم فيها توجيه رسائل سياسية إلى عدد محدد من الأفراد و الذين تربطهم بالمرسل علاقة شخصية كبطاقات التبريك بعيد نوروز و التي يوجهها بعض الموطنين في إقليم كوردستان أحيانا إلى معارفهم و بطاقات الدعوة للمشاركة في ندوة سياسية و ما إلى ذلك من وسائل الاتصال السياسي و التي تعمل على التنشئة السياسية و تؤدي إلى المشاركة السياسية.

و نستخلص مما ورد ذكره في النقاط الرئيسية لهذا الفصل بأن المشاركة السياسية سلوك مكتسب من البيئة السياسية التي يولد فيها الأنسان و ينمو فيها ، و لايولد هذا السلوك بولادة الأنسان، و لهذا نجد الأختلاف واضحا بين الناس في مدى الأهتمام بالمشاركة السياسية ، و التباين في الأهتمامات السياسية وارد حتى داخل العائلة الواحدة و المجتمع الواحد و البيئة السياسية المشتركة، و هذه الأختلافات ترجع في جزء منها الى الكيفية التي يتم بها بناء الذات السياسية لكل أنسان و كيفية تحقيق الحاجات المادية و المعنوية له ، و درجة ألتزامه السياسي ، و القيم التي أكتسبها في حياته و عوامل التنشئة السياسية التي تعرض لها ، سواء العوامل المنظمة و غير المنظمة ، داخل الأسرة و خارجها ، في المدرسة أو مع مجموعة الرفاق المفضلين أو مع زملاء العمل ، و لهذه العوامل مجتمعة أهمية كبيرة في دفع الأنسان نحو المشاركة السياسية أو الحد منها، و هي تلقي الأهتمام المتزايد من لدن علماء الأجتماع السياسي و النفسي و السلطات و الأحزاب السياسية ، لأهمية دور الأنسان و مشاركته الفعالة في تطوير المجتمعات البشرية نحو المزيد من التنمية و التقدم و الرفاهية.

الفصل الرابع

مفهوم المشاركة السياسية وعدد من المفاهيم القريبة له

اولا: الديمقراطية السياسية و المشاركة السياسية

ترتبط الديمقراطية ارتباطا وثيقا بالممارسة السياسية، و بما أن الديمقراطية تعني أن يحكم الشعب نفسه و بنفسه، فأن هذا المفهوم للديمقراطية قد أرتبط بضرورة أن يمارس أكبر عدد من المواطنين للسياسة و إلا فلا يمكن ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح، و الممارسة السياسية هي الأخرى أدت إلى ضرورة وجود تنظيمات سياسية محترفة للعمل على توعية المواطنين سياسيا و تنظيمهم بالكيفية التي تأهلهم للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية و بالتالي المشاركة في الحكم، و بهذا فأن الديمقراطية و المشاركة السياسية مفهومان مشتركان و مترابطان يعبران عن حالة واحدة، حتى غدت التنظيمات السياسية سمة ملازمة من سمات المجتمعات الديمقراطية و ضرورة من ضرورات التعددية السياسية و التي لا قائمة للأنظمة الديمقراطية بدونها، وسوأ نظرنا إلى الديمقراطية من منظور المعيارية و التي تعتبر الديمقراطية هدف قائم بذاته، أو نظرنا إلى الديمقراطية من منظور النظرية الأمبريكية(الاختبارية) و التي تعتبر الديمقراطية وسيلة بيد الشعب لتحقيق هدف نبيل وهو سيادة الشعب، إلا أنه من المنظور الواقعي فأن الديمقراطية هي نظرية الحكم و نظرية المجتمع في آن واحد، و هي تعني إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في الحكم و إدارة الشؤون العامة، و حسب درجة و أمكانية مشاركة المواطنين في الحكم، تنقسم الديمقراطية إلى ثلاثة أنواع: وهي الديمقراطية المباشرة، و التي يشارك فيها المواطنون مباشرة في شؤون الحكم من دون الحاجة إلى وجود ممثلين ينوبون عنهم، وبعدما توسعت المجتمعات الإنسانية و أصبح من الصعب اجتماع مئات الألف من المواطنين في مكان واحد لبحث شؤون الحكم، ظهر إلى الوجود الشكل الثاني من الديمقراطية وهو الديمقراطية التمثيلية أو غير المباشرة، حيث يمثل الشعب عدد من النواب يشاركون نيابة عن الشعب في إدارة الشؤون العامة، و الشكل

الثالث للديمقراطية هو الديمقراطية شبه المباشرة و التي تجمع بين الديمقراطية المباشرة و غير المباشرة كالأستفتاء، وفي تقيم الأنواع الثلاثة من الديمقراطية فأن المعيار هو مدى مشاركة المواطنين في صنع القرار و كلما زاد مشاركة المواطنين في التصويت وفي المشاركة السياسية كلما توسعت القاعدة الشرعية التي يستند عليها النظام الديمقراطي، و مع انتصار الحركات الديمقراطية في معظم بلدان العالم، باتت الديمقراطية المعيار الأساسي للمشروعية السياسية في الوقت الراهن، و أصبح موضوعة الديمقراطية من العصور القديمة إلى العصور المعاصرة قضية مهمة و حيوية و ذات خاتمة سعيدة في العديد من بلدان العالم، حيث بات فيها المواطنون قادرين على المشاركة السياسية و محاسبة حكامهم عن طريق المشاركة في التصويت، و هذا لا يعني بأن الديمقراطية سواء من الناحية النظرية أو العملية لم تتعرض إلى المشاكل و الصعوبات، بل أثارة الديمقراطية منذ بداية عهدها في اليونان القديم جدلا واسعا في أوساط الفلاسفة و المفكرين، و تعرضت في طريق تطورها إلى تفسيرات متضاربة و مناقشات مختلفة و اكتنفت الكثير من التعابير الديمقراطية الغموض، كالمعنى المناسب (للمشاركة السياسية) وحدود وصلاحيات ومغزى (التمثيل النيابي) و مدى قدرة المواطنين على الاختيار الحر بين البدائل السياسية ومدى أهمية التصويت في المجتمعات النامية.

أنها قضايا مهمة وملحة وهي نتاج لجزء كبير من الجدل السياسي المعاصر، لقد خرجت الديمقراطية من أتون صراعات اجتماعية بالغة الحدة، ومع أن الديمقراطية هي فكرة قديمة وجدت أول تطبيق عملي لها في مدينة إسبارطة في اليونان القديمة كما تم ذكره أعلاه و التي طبقت الديمقراطية المباشرة فقط و لم تكن تعرف الحرية بمعناها السياسي الحديث، أما الديمقراطية الحديثة فقد وجدت أول تطبيق عملي لها في نهاية القرن السابع عشر و مع بزوغ عصر الثورات الديمقراطية الكبرى في التاريخ، الثورة الإنكليزية عام ١٦٨٨ والثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ و الثورة الفرنسية ١٧٨٩ والتي شهدت أول مشاركة جماهيرية واسعة في الحكم و ذلك بإشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر[1].

---

[1] د. ابراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية و القانون الدستوري، ص ٣١٧-٣٢٧.